



Economic and Social Council

Distr.: General
5 December 2022

Original: Arabic

Commission on the Status of Women

Sixty-seventh session

6–17 March 2023

**Follow-up to the Fourth World Conference on Women and to
the twenty-third special session of the General Assembly
entitled “Women 2000: gender equality, development and
peace for the twenty-first century”**

Statement submitted by TOBE Foundation for Rights & Freedoms, a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council*

The Secretary-General has received the following statement, which is being circulated in accordance with paragraphs 36 and 37 of Economic and Social Council resolution 1996/31.

* The present statement is issued without formal editing.



Statement

استخدام الاستهداف السيبراني والبرامج الإلكترونية المتطورة وقضايا إلكترونية متنوعة للنيل من المدافعات عن حقوق الإنسان والنسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعرب مؤسسة أكون للحقوق والحريات، والتحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن قلقهما من تنوع وازدياد استهداف ومعاينة المدافعات عن حقوق الإنسان والنسويات في كل من الأردن والبحرين وفلسطين ومصر بطرق متعددة متعلقة بالفضاء الإلكتروني، حيث يتم التشهير بالمدافعات في الفضاء الإلكتروني لتثويته سمعتهن والتحريض على العنف ضدهن، ويتم استخدام برامج مراقبة تقنية للتجسس على هواتفهن، ومعاينة المدافعات عن حقوق الإنسان والنسويات على تضامنهن مع ضحايا وناجيات جرائم العنف الجنسي، عن طريق رفع قضايا التشهير ضدهن عبر المنصات الإلكترونية واتهامهن بـ "تعمد الإزعاج". وتعتقد مؤسسة أكون للحقوق والحريات وكذلك التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان أنها أنماط مقلقة للغاية، حيث تعتمد العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان والنسويات على الفضاء الإلكتروني للدفاع عن قضايا وحقوق الإنسان للنساء، وفصح الانتهاكات، لعرقلة دفاعهن عن الحقوق وإغلاق المجال العام الإلكتروني والسيبراني أمامهن، وقلبه كسلاح لترهيبهن وملاحقتهن قضائيا واغتيالهن معنويا، في حين أنه يمكن استخدام سبل وابتكار حملات ونشاط إلكتروني للدفاع عن العدالة الجنديرية وتحقيقها، ومن الصعب للغاية تحقيق أية عدالة جنديرية عن طريق منصات يتم استخدامها للنيل من النساء بشكل عام، والمدافعات والنسويات بشكل خاص.

يتم استخدام برنامج بيجاسوس لمراقبة هواتف المدافعات عن حقوق الإنسان في كل من الأردن والبحرين، للتجسس على تحركاتهن، ونقل أية معلومات أو بيانات من على هواتفهن، وهو اختراق صريح لحقهن في الخصوصية والأمان الرقمي، ووسيلة للإيقاع بهن واستهدافهن قانونيا، حيث يتم نقل بيانات ومواد شخصية خاصة بهن واستخدامها ضدهن، ويتسبب ذلك في

شعورهن العام بانعدام الأمان ليس لهن فقط، بل أيضا لعائلاتهن وأحبائهن. والجدير بالذكر أن كلتا الحكومتين الأردنية والبحرينية ينفيان استخدامهما لهذا البرنامج، بالرغم من إثبات معامل منظمة العفو الدولية تلك الانتهاكات، ويعد برنامج بيجاسوس خطير للغاية حيث يوجد فقط 3 معامل إلكترونية فقط حول العالم التي تستطيع رصد اختراق هذا البرنامج للهواتف النقالة، فضلا عن أنه أمر يصعب التوصل إليه تقنيا.

كما يتم التشهير بالمدافعات والنسويات الفلسطينيات إلكترونيا، عن طريق استخدام سرديات وخطابات مناهضة للحقوق، للتحريض على العنف ضدهن واغتيالهن معنويا، حيث تعرضت المدافعة عن حقوق الإنسان والنسوية ساما عويضة إلى حملة شرسة من الاستهداف الإلكتروني والتشهير والتحريض ضدها من قبل حزب التحرير والذي يزعم أن سما تروج لما يسمى “بالشذوذ” وعبارات أخرى، كما يتم استخدام الهاشتاجات التالية #تسقط_سيداو #أوقفوا_خطف_أطفالنا #رفع_سن_الزواج_لن_يمر #يسقط_قانون_حماية_الأسرة_المتبق_عن_سيداو للتحريض ضد ساما ومحو نضالها ومناصرتها لحقوق النساء والفتيات على مر أعوام عديدة. ويؤمن التحالف الإقليمي أن استهداف ساما والتحريض ضدها هو أحد أوجه قيام السلطة المجتمعية الأبوية والذكورية ليس فقط بمحاربة ساما، وإنما بمحاربة جميع النسويات والمدافعات وكل من هو مختلف جنديا وغير نمطي، ويهدف إلى التسبب في تراجع حقوق النساء في سياق يتسم بالاحتلال العنيف والاستعمار ويفرض على المدافعات والنسويات الفلسطينيات محاربة الاحتلال وتوابعه الخاصة على النساء والفتيات والأفراد غير النمطيين، والهجوم المجتمعي على حقوقهن، والتغليب الدائم للمصلحة “السياسية” على حقوق النساء والفتيات والانتهاكات الخاصة التي يتعرضن له. وتوجد خطورة بالغة لعدم محاسبة الجناة لهذه الجرائم البغيضة حيث تعرض حيوات النسويات والمدافعات عن حقوق الإنسان الفلسطينيات بشكل عام للخطر البالغ، ويخشى التحالف من تفاقم هذه الجرائم لتصل لمحاولات الاعتداءات الجسدية بل وتهديد حيوات تلك المناضلات. إن التشهير بالمدافعات والنسويات والتحريض ضدهن من الأسباب الأساسية

للاعتيال المعنوي والفعلي للمدافعات والنسويات في المنطقة، ويعطي الأحقية الزائفة للتطرف للنيل منهن.

أما في مصر، فيتم استهداف المتضامات مع ضحايا العنف الجنسي في قضايا متعلقة بـ"إساءة استخدام الوسائل الإلكترونية" واتهامهن بـ"تعمد الإزعاج" لمعاقبتن على تضامنهن النسوي ومطالبتهن بمحاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد النساء، حيث يقوم من تم توثيق ارتكابهم لهذه الجرائم برفع دعاوى قضائية ضد المدافعات والنسويات يتهمهن فيها بالتشهير، وهو أمر عبثي وخطير في نفس الوقت، حيث يرسل رسالة واضحة لكل من ضحايا وناجيات هذه الجرائم بعدم البوح بما يحدث ضدهن، كما يعيق فعل التضامن الأساسي لاستمرار لأي حراك نسوي وحقوق، ويضرب عرض الحائط بحق النساء والضحايا والناجيات في مجتمعاتهن في سلامتهن الجسدية وعدم تعرضهن لهذه الجرائم، حيث يتم استخدام مواد قانونية مختلفة من قوانين تنظيم الاتصالات ضد المدافعات والنسويات، التي تعرضهن للحبس أو دفع تعويضات، حيث بعد قيام المحكمة الاقتصادية المصرية بتبرئة إحداهن، تم تقديم استئناف لنفس القضية والتي أصدر فيها حكم من قبل محكمة الاستئناف بدفع غرامة تبلغ عشرة آلاف جنيه مصري، وتفتح الباب لرفع قضايا تعويض أخرى قد تصل للمطالبة بتعويض يبلغ مليون جنيه مصري، وسيتم إصدار الحكم في قضية أخرى في 27 نوفمبر 2022 ضد إحدى النسويات المصريات من قبل المحكمة الاقتصادية المصرية.

أصبح محاسبة فاعلي الدولة وغير فاعلي الدولة في المنطقة على هذه الجرائم أمر ضروري للحفاظ على حقوق المدافعات والنسويات في المنطقة على حقهن في المشاركة في الحياة العامة والخصوصية والسلامة النفسية والجسدية، فضلا عن عدم تعرضهن للتحريض والعنف الذي قد يصل إلى حد القتل. وكذلك لا يمكن التحدث عن كيفية الوصول للعدالة الجنديرية عن طريق الابتكار الإلكتروني والسيبراني، دون العمل أولا على أن يكون مجال آمن تماما لمدافعات

ونسويات المنطقة، يستطعن من خلاله ممارسة حقوقهن وحرياتهن، لاستمرار عملهن في الدفاع عن الحق في المحاسبة والمسائلة وحماية النساء من جميع أنواع العنف.

روابط ذات صلة:
